P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 13 – العدد: 01 (2022)، ص: 286-297 | **E-ISSN:** 2602-5426

سياسات التشغيل والاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر

للفترة: 2021/2011

Employment policies and political and economic stability in Algeria for the period: 2011/2021

جلطي غالم[1]♦، ڤوري ستي[2]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، g_djaltitlm13@yahoo.fr

[2] جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، sgouri2019@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 **تاريخ القبول:** 2022/04/23 **تاريخ النشر:** 2022/05/10

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة أهم مرتكزات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحليل العلاقة بين سياسات التشغيل و الاستقرار الاجتماعي و السياسي والأمني في الجزائر للفترة 2021/2011، ومدى تأثير جائحة كورونا على كل هذه المتغيرات.

بينت الدراسة إلى أن الحفاظ على الاستقرار والانسجام والتماسك الاجتماعي وكذا الاستقرار السياسي والأمني، يتوقف على مدى فعالية ونجاح السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة والتي تسمح لليد العاملة النشطة الولوج إلى عالم الشغل بأريحية وبأجور مجزية، فنجاح سياسات التشغيل مرهون بمدى نجاح السياسات الاقتصادية، والتي يكون لها انعكاسات على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية. وهو ما تبنته الجزائر من خلال سياسات التشغيل للفترة 2019/2011. إلا أن جائحة كورونا أثرت تأثيرا كبيرا على الحياة الاقتصادية مما انعكس سلبا على عالم الشغل وبالتالي على الاستقرار الاجتماعي والأمني.

الكلمات المفتاحية: سياسات التشغيل، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاجتماعي، الاستقرار الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL : H55، J21

Abstract :

Through this research paper, we aim to study the most important pillars of political and social stability, and analyze the relationship between employment policies, social, political and security stability in Algeria for the period 2011/2021, and the extent of the impact of the Corona pandemic on that.

The study showed that maintaining stability, harmony and social cohesion, as well as political and security stability, depends on the effectiveness and success of the economic policies set by the state, which allow the active labor force to enter the world of work comfortably and with rewarding wages. Algeria through employment policies for the period 2011-2019. However, the Corona pandemic had a significant impact on economic life, which negatively affected the world of work and, consequently, social and security stability

key words: Employment policies, political stability, economic stability, socialstability,Alegria.

JEL Classification: **H55, J21**

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تكتسي سياسات التشغيل أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتندرج ضمن الانشغالات الأولى للسلطات الجزائرية بسبب تزايد مستوى الطلب على العمل حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى اعتماد إجراءات وآليات لدعم سياسات التشغيل للحد من البطالة، ومحاربة الفقر والآفات الاجتماعية من خلال إنعاش النمو الاقتصادي.

ساهمت عوامل عديدة في إطلاق مشاريع اقتصادية كبيرة ومتعددة، تمثلت في إنشاء البنى التحتية وفي القطاع الفلاحي وفي قطاع الخدمات، إلى تحسن عالم المال والأعمال الذي أنعش عالم الشغل، مما ترتب عن ذلك انخفاض في معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وتحسن الظروف الاجتماعية. تمثلت هذه العوامل في استقرار الأوضاع السياسية والأمنية–الاقتصادية، إلا أن العامل الحاسم في ذلك التحسن كان ارتفاع مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى إنعاش الخزينة العمومية بارتفاع إيراداتها من الجباية البترولية. شكلت جائحة (كورنا 19) تحديا كبيرا للأنظمة السياسية في قدرتها على التنبؤ بالأزمات مما انعكس ذلك على الجانب الاقتصادي فتعطلت المشاريع وبالتالي تأثرت سياسات التشغيل والبرامج والأهداف المسطرة.

1.1 إشكالية البحث:

إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2021/2011.

2.1 أسئلة البحث:

1- ما مضمون سياسات التشغيل في الجزائر؟

2- ما هي مؤشرات الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر؟

3- ما هي العلاقة القائمة بين سياسات التشغيل وبين الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأين تكمن هذه العلاقة؟

3.1 فرضيات البحث:

- يرتبط الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني إلى حد كبير بمدى نجاح السياسة الاقتصادية.
- نجاح سياسات التشغيل مرهونة بمدى نجاح السياسات الاقتصادية.

2. ماهية سياسات التشغيل:

يعتبر التشغيل من القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة لأي دولة من دول العالم، وخاصة في الجزائر بالنظر لنسبة النمو الديمغرافي وللتركيبة الاجتماعية الشبابية التي تشكل أحد عوامل قوة الدولة. إلا أن الواقع في الجزائر يعكس قضايا اجتماعية أخرى مغايرة تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية "البطالة، العمل في السوق الموازي، الهجرة بكل أنواعها، والآفات الاجتماعية كالسرقة والتزوير والعنف الاجتماعي والرذيلة، والمخدرات...الخ." ما يتطلب بذل أقصى الجهود من قبل الدولة الجزائرية من أجل بعث الاقتصاد الوطني وتنويع برامج وآليات التشغيل لمكافحة البطالة وتلبية احتياجات سوق العمل.

1.2 مفهوم سياسات التشغيل:

تعتبر قوة العمل الركن الركين لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إذا تم استغلالها بطريقة عقلانية ضمن إطار استغلال الموارد البشرية، حيث تعتبر سياسات التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية للدول خاصة الدول النامية. تعالج سياسات التشغيل الاختلالات الطارئة في سوق العمل والتي عجزت عن حلها السياسات الاقتصادية لإحداث التوازن والحفاظ على سوق العمل.

تعرف سياسات التشغيل بالأسلوب الذي يتبناه المجتمع بهدف توفير فرص للقوى العاملة والعمل على تنظيم علاقات العمل بسن قوانين وقواعد تعكس ايديولوجية النظام السياسي والاقتصادي.

تركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعريفها لسياسات التشغيل "OCDE 1985" على مبدأين: يتعلق المبدأ الأول بتوجيه سياسات التشغيل نحو فئة معينة وهي فئة البطالين وكذا العاملون الذين يواجهون خطر فقدان مناصبهم والمهددين في عملهم والفئة النشطة الراغبة في العمل، كالطلبة والمتربصين والقادرين على العمل لإعالة أنفسهم. أما المبدأ الثاني فيتعلق بنفقات الدولة وتأخذ تسعة أشكال "التكوين المهني، التدوير الوظيفي وتقسيم العمل، التحفيز والحث على العمل، الخلق المباشر للوظائف، المساعدة على توفير البيئة للمبادرة والإبداع وإنشاء المشاريع، الاستفادة من التأمينات منها حوادث العمل والتقاعد".

باعتماد تعريف منظمة التعاون والتنمية، فإن سياسات التشغيل لها طابع هيكلي لتضمنها آليات لتسهيل توظيف العمالة من طرف المؤسسات بهدف ترقية سوق العمل، والتي تهدف إلى نزع الحواجز والعراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل والسعي لتهيئة الاقتصاد لاستيعاب فرص العمل على المدى المتوسط والطويل[1].

تتدخل الدولة بأشكال مختلفة من خلال سياساتها العامة لتنظيم سوق العمل والسعي لتخفيض معدل البطالة بهدف تحسين سوق العمل وإحداث توازن لخلق مناصب إدماج جديدة وكذا الحفاظ على الوظائف الحالية وتشجيع مبادرات زيادة حجم التشغيل[2].

يتضح أن سياسات التشغيل جزء مكمل للسياسات الاقتصادية للدولة لإحداث التوازن في سوق العمل والحد من البطالة بخلق برامج وآليات لاستفادة من الطاقات البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2.2 خصائص سياسات التشغيل:

تختلف برامج وآليات سياسات التشغيل حسب الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المالية التي تتمتع بها الدولة، لذا تتعدد أنواع سياسات التشغيل وهو ما سنتناوله أولا ثم نتطرق إلى أبعاد سياسات التشغيل.

أ- أنواع سياسات التشغيل:

تتضمن سياسات التشغيل نوعين، فمنها السياسات المحفزة أو النشطة والسياسات السلبية أو الوقائية.

- سياسات التشغيل المحفزة أو النشطة Politiques Actives تسعى الدولة من خلال هذه السياسات للحفاظ على مناصب الشغل وخلق فرص جديدة للعمل وتطوير مهارات وقدرات القوى العاملة، وتتضمن: "المصالح العمومية للتشغيل ومصالح التكوين المهني وإجراءات تشجيع الشباب والاجراءات الخاصة باليد العاملة غير المؤهلة والاعانات على التوظيف، وتحفيز المؤسسات على التوظيف مقابل تقديم إعانات أو إعفاءات معينة[3].

تسعى الجزائر في إطار هذه السياسات توجيه جهودها لاستحداث آليات تشغيل جديدة لدعم التوظيف في المؤسسات أو الاشغال العامة ذات الطابع الاجتماعي أو ذات منفعة عامة أو سياسات دعم التوظيف الذاتي كإنشاء المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث أقرت السلطات في سنة 2020 " استحداث وزارة للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في مسارها الاقتصادي".

- سياسات التشغيل الوقائية أو السلبية: Politiques Passives

تعتبر سياسات التشغيل الوقائية آلية حمائية وسياسات خاملة تلجأ إليها الدولة لمعالجة اختلالات سوق العمل ومنه فإنها تعمل حسب حالة سوق العمل للحد والتخفيف من آثار البطالة الناتجة عن تسريح العمال أي اختلالات سوق العمل كسياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، تكييف التكوين المهني مع حاجيات سوق العمل، تقديم إعانات اجتماعية مقابل تقليص العمالة كمنح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق[4].

بعد التعرض لأنواع سياسات التشغيل سنبين أهداف سياسات التشغيل في الجزائر من خلال النقاط الاتية:

- ضمان استقرار سوق العمل بتوفير مناصب عمل دائمة للموظفين والسعي لحمايتهم من الفصل التعسفي.
- السعي لمكافحة والحد من البطالة بتكوين وإعداد قوى عاملة لتحقيق التأهيل المهني واكتساب مهارات عالية لتقديم أداء أفضل في العمل.
- تنمية ثقافة المقاولة لزيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية وزيادة دخل الافراد.
- تنظيم علاقات العمل في إطار قانوني وتشريعي.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل لترقية الاندماج في عالم الشغل.
- عصرنة تسيير سوق العمل مع تدعيم الاستثمار الموفر لمناصب العمل[5].
- التخفيف من حدة الفقر بخلق برامج توفر فرص العمل كإنشاء المشاريع الخاصة كدعم إنشاء المؤسسات العائلية.

يتضح أن الجزائر تبذل جهودا معتبرة لإنجاح سياسات التشغيل من خلا ل الأهداف المسطرة والإمكانيات التي رصدتها الحكومات المتتالية لإنجاح هذه السياسات ما يدفعنا للتساؤل عن أبعاد سياسات التشغيل وهل حققت مبتغاها؟

ب- أبعاد سياسات التشغيل في الجزائر:

تتعلق سياسات التشغيل في الجزائر بأبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، تنظيمية وهيكلية.

- البعد الاجتماعي: التركيز للقضاء على الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب وذوي المؤهلات العلمية ومحاول توفير البيئة والظروف لإدماجهم في المجتمع باستغلال الوقت في نشاطات هامة لإبعادهم عن فكرة التهميش والاقصاء.

- البعد التنظيمي والهيكلي: يرمز لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية لوضع سياسات التشغيل والتخطيط لتحقيق تنمية مستدامة وتبدأ من المستوى المحلي والتجمعات السكانية[6].

- تهدف لإيجاد سياسة تحفيزية بالتشجيع على خلق مناصب عمل من طرف المؤسسات، دعم الاستثمار، عصرنة آليات المراقبة ومتابعة وتقييم التشغيل وخلق نظم معلومات ومراكز للإحصائيات لمتابعة سوق العمل وفرص العمل.

- البعد الاقتصادي: يركز على الرأسمال البشري خاصة الاستثمار في الفئة المؤهلة لخلق الثروة الاقتصادية بتوظيفها في مختلف النشاطات الاقتصادية لتحسين نوعية الإنتاج ومردوديته وأنماط الانتاج وتحسين مستوى المنتوجات المحلية لمنافسة المنتوجات الاجنبية[7]، اضافة الى الاستثمار وخلق بنية تحتية تكنولوجية للوصول لتنمية اقتصادية مستدامة. إن هذه الاجراءات تسمح باندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بطموح الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

3. مرتكزات الاستقرار السياسي والاقتصادي:

إن أهم مرتكزات الاستقرار السياسي والاقتصادي تتضح من خلال مؤشراته والتي تبين مدى فعالية النظام السياسي وفي قدرته الاستجابية للمتغيرات الداخلية والخارجية.

1.3 مؤشرات الاستقرار السياسي:

تتميز الظاهرة السياسية بالديناميكية والحركية بينما يتميز الاستقرار السياسي بالتعقيد والصعوبة إلا أن هذا الأخير يشكل أحد مرتكزات ازدهار وتطور المجتمعات ويعتبر شرط ضروري للأمن وتجنب الفوضى والاضطرابات.

يرتبط الاستقرار السياسي بالنظام السياسي ويتضمن تجنب الفوضى، وعرفه "هيرويتز ليون H.LEON" بغياب العنف، استمرار وثبات الحكومات، اكتساب شرعية النظام السياسي وغياب التغيير الهيكلي، عدم اللجوء للقوة والإكراه" ويتعلق كذلك بقدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات الداخلية وتوجيه الأزمات الخارجية وتلبية المطالب، وهو ما يعكس كفاءته[8]، حيث تمثل في نفس الوقت مؤشرات لقياس الاستقرار السياسي. بينما يعتبر "ألموند" أن الاستقرار السياسي يتعلق بقدرة مؤسسات النظام السياسي بتحقيق التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة داخليا وخارجيا من خلال التكامل والتعاون في وظائف النظام السياسي، لضمان استمرارية النظام واكتساب الشرعية بعيدا عن العنف والفوضى وباستخدام الأساليب السلمية. إن التعريف الذي حدده "هيرتوز ليون Hurwitz Leon" الخاص بالاستقرار السياسي يمثل في نفس الوقت مؤشراته[9].

من الأهمية بمكان أن نشير بأن هناك تعدد للمدارس المتعلقة بدراسة الاستقرار السياسي مما يثبت صعوبة وضع مفهوم إجرائي. وعليه فإن المدرسة السلوكية تركز على أنماط السلوك المتعلقة بالاستقرار السياسي خاصة غياب العنف، أما المدرسة التنظيمية فتعتبره مرادف لحفظ واستمرار النظام وتركز المدرسة البنائية الوظيفية على الأبنية الحكومية وتربط الأداء الحكومي بالاستقرار السياسي[10].

تنحصر مؤشرات الاستقرار السياسي في:

أ- نمط انتقال السلطة السياسية: تمثل جوهر الممارسة الديمقراطية وفقا للقواعد الدستورية واستنادا للقانون ويختلف من نظام سياسي لآخر ويشكل الانتقال عن طريق الانتخابات مؤشر للديمقراطية وبذلك يعزز الاستقرار السياسي. إن التوافق بين أطراف العملية السياسية يعتبر شرط للتداول السلمي على السلطة وسبيل لخلق منافسة سياسية بين التشكيلات السياسية وكذا وجود وعي جماهيري[11].

ب- شرعية النظام السياسي: تحدد الشرعية نظام الحكم بوجود رضى واتفاق بين صناع القرار والشعب[12]، كما ركز روبرت دال "Robert Dall" في مفهوم الشرعية على توافق القيم والأخلاقيات السائدة مع اعتقاد المحكومين بأن الأبنية والاجراءات والسلوكيات والقرارات والسياسات شرعية[13]. وعليه تعد الشرعية دعامة لكسب النظام السياسي شرعيته.

ت- الاستقرار البرلماني والفعالية الحكومية: إن التغيرات المستمرة للحكومات وقد يكون في وقت وجيز يدل على عدم الاستقرار السياسي ويساهم في عرقلة الحياة السياسية بعدم وضوح معالم الوزارات وتعثر السياسات الاقتصادية كعدم الاستمرار ومواصلة المشاريع مما يشكل عائق للتنمية الاقتصادية. إضافة الى أن المؤسسة التشريعية تمثل إرادة الشعب فلا يمكن المساس بها إلا في الحالات الضرورية وتتعلق الفعالية الحكومية بالقدرة على الاستجابة للمشاكل واتخاذ وتنفيذ القرارات[14].

ث- غياب الانقلابات والصراعات والحروب الأهلية: إن وجود الحروب الأهلية والصراعات وتكرار الانقلابات يمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي لتضمنها اللجوء للعنف كوسيلة للتعبير بعد عجز النظام لتلبية المطالب ويخلق فوضى داخلية.

ج- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تتمثل في قدرة مؤسسات النظام السياسي لاستيعاب مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، تعتبر المشاركة السياسية أحد معايير الحكم واستقرار النظام السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية وتوفير النظام قنوات للحوار والنقاش والتعبير عن الآراء واختيار النواب وعليه تصبح المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

ح- قلة الهجرة: إن الدافع نحو انتقال الأفراد وهجرتهم للبحث عن الأمن والأمان وتحسين مستواهم المعيشي والهروب من الاضطهاد والتهديدات التي تواجههم ويكمن السبب الرئيسي للهجرة في غياب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية[15]، ولذا فإن استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية يلعب دورا في استقرار الأفراد في أوطانهم. وعليه فان الهجرة بمختلف أشكالها تشكل عبئا على الدول بسبب "النزوح، الحروب الاهلية، الانقلابات" لأن دور الأنظمة السياسية يكمن في تعزيز قدراتها للاستفادة من طاقاتها البشرية وتأهيلها.

خ- وجود فكرة المواطنة: تعكس تحقيق الوحدة الوطنية فاحترام التعدد والاختلاف يساهم في الغاء التعددية العرقية، الدينية، الطائفية ويضمن الاستقرار السياسي، كما ان سياسة الحوار تعتبر وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية[16].

د- اقتصاد ناجح وفعال: يعد الاستقرار السياسي بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية وبالتالي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية بإشباع حاجات المواطنين وخلق فرص للتشغيل وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

2.3 مرتكزات الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة ويقصد به تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة بالحفاظ على استقرار مستويات الأسعار، استمرار توازن ميزان المدفوعات ومنه فإنه يعالج مشكلة البطالة والتضخم وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أنها تمثل في نفس الوقت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي[17].

إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تمثل أهداف السياسة الاقتصادية وتتمثل في نسبة التضخم، معدلات البطالة، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

أ- نسبة التضخم: يتمثل في الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات دون استثناء خلال فترة زمنية معينة مما يؤدي لانخفاض القيمة الحقيقية والقدرة الشرائية للنقود[18]. يتعلق التضخم بعدم استقرار مستويات الاسعار ويؤثر على الادخار وميزان المدفوعات وتناقص حجم الاستثمارات وبذلك يعتبر التضخم مقياس لاستقرار اقتصاد الدول.

ب- معدل البطالة: إن البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تتسبب في هدر الطاقات البشرية، تعتبر البطالة مؤشر للبرامج الاقتصادية.

ت- ميزان المدفوعات: يحدد المعاملات التجارية الخارجية للدولة ويعكس قوة أو هشاشة الاقتصاد، تحدد نسبته بالحسابات التالية "الحساب المعاملات الجارية، حساب رأس المال، حسابات التسوية الرسمية، كميات الذهب الداخلة والخارجة للدولة. إن ميزان المدفوعات يضم المعاملات الاقتصادية ويتعلق بهيكل الصادرات والواردات، إن تسجيل الفائض في ميزان المدفوعات يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي.

ث- النمو الاقتصادي: يعني حدوث زيادة في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس قدرة المؤسسات الاقتصادية على خلق الثروة، وكل ذلك ينعكس إيجابا على إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب دخل الفرد على المدى البعيد[19] ويؤدي لزيادة مستوى التشغيل وانخفاض البطالة في ظل الانتعاش الاقتصادي.

4.علاقة سياسات التشغيل بالاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر:

تعتمد الحكومة الجزائرية برامج متنوعة تتعلق بسياسات التشغيل بهدف امتصاص البطالة وخلق توازن في سوق العمل لتنمية الاقتصاد الوطني ودفع عجلة تنميته اعتمادا على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية/ الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 برامج وآليات سياسات التشغيل في الجزائر:

بعد انتهاج الجزائر سياسة الاقتصاد الحر طبقت مخططات تنموية لتأهيل اقتصادها كما سعت الحكومات المتتالية لمنح سياسات التشغيل اهمية قصوى من حيث المخصصات المالية. تميزت الفترة الممتدة من 2020/2011 بتطبيق الجزائر للمخططات التالية:

- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج الاستثمارات العمومية" 2014/2010 خصصت له الدولة 350 مليار دينار جزائري لمرافقة خريجي الجامعات والتكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل اليات مناصب الشغل بهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل لسنة 2014 [20]وبذلك تراوحت معدلات البطالة من 10%، 9.6%، 9% لسنوات "2011، 2013، 2014".

في إطار هذا البرنامج استحدثت الحكومة الجزائرية 1935131 منها 1538235 منصب شغل "التوظيف في الإدارات ومختلف المجالات الاقتصادية" و396796 منصب شغل في إطار اشغال المنفعة العامة واليد العاملة الكثيفة، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل 11510000 منصب أي 10.6% لسنة 2014.

- ✓ برنامج النمو الجديد 2019/2015 طبق البرنامج لتجسيد النهوض بالاقتصاد الوطني، خصص للبرنامج 262 مليار دولار بهدف تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني عالميا، اعد البرنامج لاستكمال المشاريع التنموية باستغلال تحسن المؤشرات

الاقتصادية حيث بلغ معدل احتياطي الصرف 200 مليار دولار امريكي. تمحورت أهداف برنامج النمو الجديد بتحقيق نمو اقتصادي قدر ب7 % "2019"، السعي لتطوير وعصرنة القطاعات خارج المحروقات، ترقية قطاع الخدمات ومحاربة الآفات الاجتماعية، عصرنة الادارة وتشجيع الاستثمار[21] وانشاء المؤسسات المصغرة.

أكدت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي انشاء 1207539 منصب شغل واستطاعت المؤسسات المصغرة انشاء 532451 منصب شغل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" والصندوق الوطني للتامين عن البطالة "كناك"[22]. رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة لامتصاص البطالة إلا أن نسبتها ارتفعت الى 11.2%، 11.7 % و11.1% لسنوات 2015، 2017 و2019 بعد تراجع أسعار البترول كما سنبينه في الشكل رقم (01).

إن المتتبع للإحصائيات المقدمة سابقا بخصوص سياسات التشغيل في الجزائر يلاحظ أن عدم استقرار معدلات البطالة يوضح جهود الدولة لامتصاص البطالة، إلا أن مناصب الشغل الموفرة ليست دائمة مما يجعل الأفراد معرضين للتسريح خاصة باعتبار الاقتصاد الوطني ريعي يتعلق بتقلبات أسعار النفط، ومن هنا كان الخلل في الاقتصاد الجزائري والذي يستمر في هشاشته بالاعتماد على مداخيل المحروقات. إن انتعاش الأوضاع الاقتصادية ترتب عنها إطلاق مشاريع لامتصاص اليد العاملة دون وضع استراتيجية للشغل وتلبية احتياجات سوق العمل.

شكلت جائحة كورنا 2019 تحدي للاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني حيث لجأت الحكومة الجزائرية لاتخاذ سياسة تقشفية صارمة كتأجيل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ما ترتب عنه تسريح بعض العمال[23]. وبحلول 2020 تمت صياغة مخطط استراتيجي لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد يدعو المختصين والخبراء لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات لمواجهة الازمات الاقتصادية العالمية باستغلال الامكانيات الوطنية "ثروات طبيعية، طاقات بشرية" واعتماد الاستشراف لصياغة المخططات.

الشكل رقم 01: نسبة البطالة في الجزائر للفترة ما بين 2020/2011

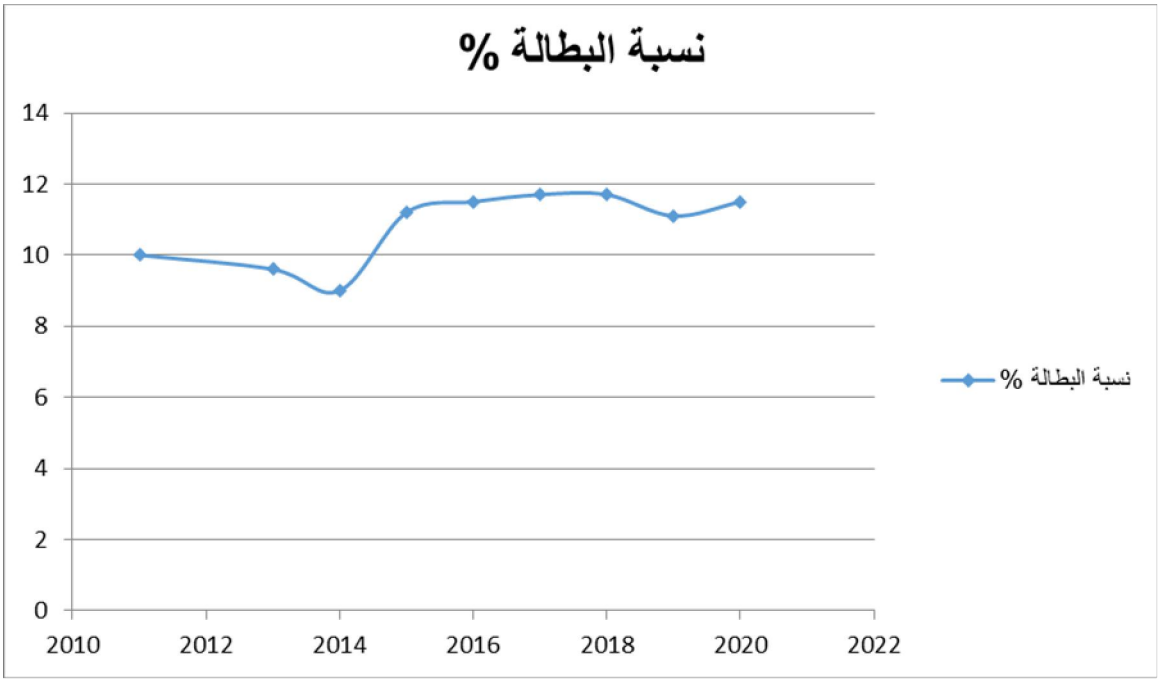

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على المراجع والاحصائيات المقدمة.

✓ خطة الانعاش الاقتصادي 2024/2020: أشار لها "عز الدين شيباني" مستشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة تتضمن مقاربة لرقمنة القطاعات العمومية، تحسين مناخ الاستثمار، تسهيل الاستثمارات الاجنبية بإلغاء قاعدة 51/49 خارج المحروقات، إنشاء مناطق التبادل الحر جنوب الصحراء كعمق اقتصادي للجزائر[24]. إضافة لتنويع الاقتصاد الوطني اعتمادا على الطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة آفاق 2050/2030.

2.4 تحديات تطبيق سياسات التشغيل في الجزائر:

يواجه تطبيق سياسات التشغيل في الجزائر تحديات عديدة باعتبار أن فئة الشباب في المجتمع الجزائري كبيرة وعليه يجب اتخاذ تدابير لخلق فرص عمل تتناسب مع فئات المجتمع، تنحصر تحديات تطبيق سياسات التشغيل في النقاط الاتية:

- عدم التوافق بين مخرجات الجامعات والتكوين واحتياجات سوق العمل في الجزائر ما ينتج عنه عدم توافق بين قوى العرض والطلب على العمل.
- غياب شبكة أو استراتيجية وطنية تختص بجمع المعلومات حول اليد المؤهلة للعمل وفرص العمل.
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تنظم سوق العمل.
- عدم خلق برامج تراعي الخصوصيات الجهوية "احتياجات وامكانيات المناطق الجزائرية".
- ضعف إشراك المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مجال المقاولاتية وربطها بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية رغم سن الترسانة القانونية المعدة لمواجهتها.
- توسع الوظائف المؤقتة على حساب الوظائف الدائمة وانخفاض نسبة التثبيت في المناصب بسبب السياسات المتخذة.
- عدم فعالية ومتابعة الاستثمارات المحققة ودعمها في المسار الاقتصادي ما جعلها تواجه الافلاس بسبب عدم متابعتها ودعمها وتقديم الاعانات، الاعفاءات والتحفيزات.
- الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساسي للتشغيل.
- انتشار سوق عمل غير الرسمي.

إن الاستقرار السياسي والاقتصادي يضمن توفير بيئة ومناخ يسمح بجلب الاستثمار الأجنبي مما يساعد على تنشيط الحياة الاقتصادية، تراوحت نسبة مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر ما بين -1.4% و-0.8 % لسنوات 2019/2011 على التوالي وبذلك فإن المؤشرات السياسية في تحسن ملحوظ نظرا لاستقرار الأوضاع وفعالية النظام السياسي في الجزائر لاستتباب الأمن والسلم الاجتماعي والسعي لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد مما سمح بتطبيق سياسات التشغيل في مختلف القطاعات وسعي الدولة لتحفيز الاستثمارات لتوفير مناصب عمل.

5. تحليل النتائج:

لقد استقرت الأوضاع الاجتماعيةو الأمنية والسياسية في الجزائر خاصة منذ 2011 بعدما انتعش الاقتصاد الوطني بفضل سياسة تنموية مرتكزة على الاستثمار في البنية التحتية المدعمة بفوائض مداخيل العملة الصعبة نتيجة لارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية، مما خلق انتعاشا في سياسات التشغيل حيث تم توفير فرص عمل فاقت الأهداف المسطرة للفترة 2014/2011. إلا أن كل ذلك لم يكن مبني على أساس سياسة اقتصادية واضحة المعالم أساسها سياسة صناعية باستراتيجية

مدروسة، وعندما ندرك أن القطاع الصناعي هو القطاع المستقطب لليد العاملة بامتياز نستنتج بأن هناك ضياع لفرص عمل محتملة وأن سياسة التشغيل قد أصيبت في العمق.

كما أن جائحة كورونا بتداعياتها قد عقدت من تنفيذ سياسة التشغيل بتعطل الآلة الإنتاجية والركود الاقتصادي فانعكس كل ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني.

بالنتيجة يمكن قول ما يلي: الجزائر قد أضاعت فرصة بناء اقتصادها عندما كانت مداخيلها الخارجية كبيرة والتي سمحت بتشكيل احتياطي كبير من العملة الصعبة وكانت الجزائر كلها كورشة عمل، تم الاعتماد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الداخلية دون التفكير في استغلال هذه الفرصة لتغطية الطلب القائم من الإنتاج المحلي ببناء نسيج اقتصادي وخاصة نسيج صناعي، ثم جاءت جائحة كورونا فضربت سياسات التشغيل في المقتل.

6. خلاصة:

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني مرهون بمدى نجاح السياسات الاقتصادية والمالية، التي تؤدي إلى ترقية عالم الشغل. لدى اعتمدت الجزائر فيما يخص سياسات التشغيل على مجموعة من البرامج والآليات بهدف تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر وروح الاتكال على الدولة في كل المجالات وكذلك في تمويل المشاريع، إلا أن السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل كانت وما زالت مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن هنا كان الخلل ومن هنا جاء العجز.

وعليه يتطلب ضرورة القيام بما يلي:

- إعداد سياسات التشغيل بناء على احصائيات ودراسات حقيقية والابتعاد عن القرارات العشوائية والارتجالية.
- الابتعاد عن السياسات الآنية التي توفر مناصب عمل مؤقتة والتخطيط لسياسات تضمن توفير مناصب شغل دائمة.
- خلق حوافز وتشجيعات لتمكين المؤسسات من استيعاب الفئات المتخرجة من الجامعات ومؤسسات التكوين المهني.
- ضرورة ادماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مخططات التنمية الوطنية كقوة لتنفيذ المشاريع التنموية.
- اتباع سياسات مناسبة لخلق مناصب شغل على المدى الطويل.
- التنسيق والتعاون بين القطاعات المختصة "التعليم، التكوين، القطاع العام والخاص، المبادرات الفردية" لخلق التوازن في سوق العمل بين قوى العرض والطلب.

ولن يتأتى كل ذلك إلا بتبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم ترتكز على استراتيجية صناعية كون أن القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر استيعابا لليد العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع تنظيم القطاعات الأخرى الفلاحة والخدمات وترقية القطاع السياحي، بمساهمة كبيرة للقطاع الخاص في ظل مناخ أعمال مناسب تضبطه قواعد وقوانين مثل قانون حماية الملكية وقانون احترام العقود والالتزامات وقانون المنافسة وقوانين تحمي المنتج والمستهلك في آن واحد وفق كل ذلك قضاء عادل.

7. الهوامش والإحالات:

1- Christine Erhel, **Que sais je- les politiques de l'emploi** (France : Press universitaires, 2009), p :09.

2- J.P.Déléage et autres, **Croissance, emploi et développement, les grandes questions économique et sociales et la découverte**, 2007, p :88.

3- شكري مدلس، **اليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000/ 2014**، شهادةد كتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018/2017)، ص.75.

4 - حسن عبد اللطيف حمدان، **الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق** (لبنان: الدار الجامعية، 2000)، ص.23.

5 - سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية (ع: 13، 2017)، ص.189.

6 - لزهاري زواويد واخرون، **سياسات التشغيل في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (المانيا: ع:2، 2018)، ص.47.

7 - سليمان احمية، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ورقة مقدمة لملتقى السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع (سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 27/26 افريل 2009)، ص. 03.

8 - منار محمد الرشواني، **سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن** (د.ذ.ب.ن، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص.34.

9- Keith.M.Dowding, Richard Kimber, **The meaning and use of political stability**, European journal of political research review (N :11,2006),p :230.

10- إسراء احمد اسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 2007/1991**، شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص.45.

11 - سهيلة هادي، **تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2018/2010**، شهادة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة وحوكمة محلية، 2019)، ص.53.

12- منذر الشاوي، **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2000)، ص.13.

13 - عبد القادر حسين، **الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية "الواقع والمأمول"**، مجلة البحوث السياسية والادارية (م:06، ع: 11، 2017)، ص.163.

14-Edmund Aunger, **In search of Political Stability a comparative study of new Brunswish and Northern Ireland** (Monteral :Mcgill-queens university press,1981),P :49.

15 - ستي ڤوري وعائشة بن عاشور، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول التهديدات الامنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي (الوادي: جامعة حمة لخضر، 2018).

16 - سهيلة هادي، **تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2018/2010**، شهادة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص، سياسات عامة مقارنة وحوكمة مالية، 2019)، ص.54.

17- عبد الكامل لهشمي ومراد حطاب، **أثر السياسات النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2019/2000**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (م:10، ع:02، 2021)، ص.567.

18 - Michael Parkin et autres, **Macroéconomie moderne** (Sant-Laurant,ERPI, 3etidion, 2005), P:324.

19 - مصطفى جاب الله، **قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي "حالة الجزائر"**، شهادة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، 2014)، ص.107.

20- محمد عبد الرحمان بن طجين وعبد الغني دادان، **تنوع سياسات التشغيل وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (م:13، ع:2، 2020)، ص.1107.

21- الحاجة قبايلي ويمينة دباحي، **أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الاجنبي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002-2019**، مجلة الاستراتيجية والتنمية (م:11، ع:03 خاص، 2021)، ص.372.

22- زولا سومر، **تحديات قائمة للاستجابة للطلب على الشغل**، جريدة المساء (الجزائر: ع: 6733، 2019/02/24)، ص.3.

23- مروة كرامة و آخرون، **تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورنا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي (م:02، ع:02، 2020)، ص.326.

24- إسلام كعبش، إنعاش الحركة الاقتصادية...رهان الجزائر 2020 (ت. ن: 2021/01/28، ت.د: 2021/02/27)، سا: 14:00.www.skynewarabia.com